

الوحدة الثالثة : العمل في الجزائر ما بعد الاستقلال :

توطئة :

شهد المجتمع الجزائري مباشرة بعد الاستقلال وضعًا مأساويا ، عبر عنه جيرار فيراتال بالقول : " بلد ممزق وجريح في عام 1962 حيث توقع له البعض مستقبلا غامضًا " ، نشير إلى أن ميثاق الجزائر عند تطرقه لحوصلة الوضع الاقتصادي و الاجتماعي غداة الاستقلال قدم التحليل الآتي : ان الجزائر رغم امكانياتها الطبيعية بلد قليل الصناعة ، بحيث لم يكن لها قبل الاستقلال إلا (200.000) منصب شغل صناعي موزع على (11.000.000) نسمة أي أقل من منصبين لكل 100 ساكن في الوقت الذي تبلغ فيه هذه النسبة المتوسطة بالنسبة للبلدان الأوربية المصنعة : منصب شغل صناعي لكل من 8 إلى 9 من السكان .

زاد معه عدم الاستقرار السياسي ، فمنذ صبيحة الاستقلال وخلال أكثر من ثلاثة سنوات ، بقيت موازين القوى الاجتماعية في الجزائر دون أن تسمح لأية واحدة منها ، أن تعطي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، اتجاهًا مطابقا لمصالحها

(1) العمل وتحولات البنية السوسية- الاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال :

هذا الوضع ، استلزم وضع تصور لمشروع تنموي يعمل من خلاله للوصول إلى تجاوز مخلفات الفترة الاستعمارية ، ومما جاء في ميثاق الجزائر 1964: "إن مدى التنمية يجب أن يتناسب في الواقع الأمر مع حجم التأخير في جميع الميادين لدى الشعوب التي تعرضت للسيطرة الاجتماعية والتي عانت الاستغلال الامبرالي ، فالتنمية لهذه الشعوب تعبر عن الجهد الواجب بذلها لتدارك تخلفها و تحديد طبيعة التغيرات التي ينبغي القيام بها".

وعليه ، فقد كان على القيادات السياسية الثورية الخروج من هذه الوضعية و "محاولة بناء قاعدة اقتصادية وطنية حديثة ، تسمح بتنمية ذاتية مع تجنب تعميم العلاقات الرأسمالية ، ذلك الطموح المؤكد للدولة و الطموح المشترك لفئات مختلفة من الشعب .

وتمت هذه المحاولة وفق ثلاثة طرق أساسية ، فبعد ملحمة التسيير الذاتي التي وضعت بين أيدي العمال الأملال الكولونيالية ومجموعة مصانع من الأملال الشاغرة ، قامت الدولة بأخذ القيادة من خلال سروررة التأمين التي استكملت في 1971 ، وبالتصريف بنتائج التراكم الكولونيالي وجزء من الريع البترولي ، وضفت الدولة إستراتيجية للتنمية الاقتصادية تهدف إلى إحداث قطيعة مع هيكل قوى العمل الموروثة من الاستعمار ، وإحداث تنمية مستقلة و مخططة لمجموع الاقتصاد الجزائري..." .

وقد استند مشروع التنمية في الجزائر منذ 1967 على نموذج نظري ، يستلهم من أعمال الاقتصادي دو برنيس G. De Bernis الذي تقوم على أن أي محاولة للتخلص من وضعية التخلف ، لابد أن تعتمد على استراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة من خلال اعتماد برنامج تصنيعي مخطط و طويل المدى ،

يتضمن إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية ، تشكل الصناعات المصنعة قاعدة لهذه الإستراتيجية .

وقد تميزت هذه الفترة بإطلاق خطط للتنمية بدءا من 1967 ، من خلال المخطط الثنائي '1967-1969) ثم مخططان رباعيين (1970-1973) ، و (1974-1977) ، مع الإشارة إلى أن الإستراتيجية التنموية كانت تعمل على ثلاثة محاور أساسية متكاملة هي الصناعة ، الزراعة ، التربية و التعليم ، ما نجم عنها حراك اجتماعي واسع .

وأشار جمال غريد إلى أن المؤسسة في الجزائر ، هي واقع جديد . فلم تبدأ بفرض نفسها في القطاع الاقتصادي ، الاجتماعي و السياسي إلا في سنوات السبعينات ، وعرفت تطويرا فقط مع الحركة التصنيعية لهذه السنوات . فيجب أن ندقق بأنه بمجرد إقامة المؤسسة الصناعية الجزائرية وجدت نفسها ضمن الاقتصاد العالمي ، و عليه فإن هذا الاقتصاد هو الذي ساهم في ميلادها .

هذه السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر ، كانت مصدرا لإحدى أهم التجارب التي انتهجها بلدان العالم الثالث في ميدان التصنيع ، وذلك لأن هذه الظاهرة بفعل أهميتها و الطرق التي استلزمتها و الأهداف التي رمت إليها ، قد غيرت المجتمع الجزائري برمته تغييرا جذريا في ظرف زمني قصير نسبيا لا يتعدى العقدتين من الزمن .

ونتيجة هذه السياسات ، ظهرت النواة العمالية الجزائرية التي يسميه عبد القادر جفلول باسم " البروليتاريا الصناعية " ، التي لم تعرف الماضي الصناعي المجيد .

و هذه الوضعية كذلك ، وقف عندها جمال غريد بالقول : " إن التصنيع في الجزائر جاء لتحقيق مشروع مجتمعي - على المدى المتوسط والبعيد- لتنقيف الجزائريين

و تحويلهم إلى مواطنين عصريين أي إلى منتجين و مستهلكين عقلانيين " ليعرف

عالم العمل في الجزائر ، عديد التحولات متأثرا بالسياسات التنمية منذ منتصف

الستينيات من القرن العشرين إلى غاية الوقت الحاضر ، لاسيما في ظل التضارب ما

بين البيئات التقليدية و محاولة إحداث و إنتاج البيئة الحديثة ، ناهيك عن تأثير

التحولات الجيوسياسية على المستوى الدولي و انعكاساتها على المجتمع الجزائري .

هذه الوضعية أثارت اهتمام مجموعة من الباحثين في علم الاجتماع ، حيث بُرِزَت

عديد الدراسات التي تعلقت بتأثيرات عملية التصنيع وكذا تحولات العمل و

مشكلاته في الجزائر ، وتنذكر من بينهم السعيد شيخي ، علي الكنزو ، جمال غريد ،

الجيلالي اليابس وغيرهم .